

خطاب

حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء

في الاحتفال باستقبال دولته يوم السبت ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٩ بالاسكندرية

حضرات السادة

لا أستطيع أن أوفيكم حقكم من الشكر على ما كلفتم أنفسكم من مشقة لتحيي، كذلك لا أستطيع أن أصف لكم حق الوصف ما يغمر نفسي من الغبطة والسرور لاجتماع كلمة أهل الرأي في البلاد على الرضا بنتيجة مفاوضات مع الحكومة البريطانية

أما الشكر لكم فما أحبه الى دينا أفنخر على وجه الزمان بالاقرار به، وأما السرور باتحاد الكلمة واتفاق الرأي فساأحاول أن أجعل نصيكم ونصيبي فيه سواء بان أبسط لكم بمجل ماتحصل عليه البلاد بمشروع المعاهدة الذي سيعرض عليها ليكون لها فيه القول الفصل

ولقد تعلمون اني رجل لا يعدل عندى شئ مهما عز او غلا مصلحة البلاد ولا يشغله ما يلقي في سبيل تلك المصلحة من عنت او تضحية وما يقتتل عليه الناس من فخر أو مجد، عن العمل لتلك المصلحة في هدوء وسكينة. لذلك لن يكون حديثي لكم حديثا عن شخصي او اعتدادا بعملي وانما هو حكاية حال عما كان ما ضينا وما هو حاضرا وما نرجوه للمستقبل، فان صادف قولي رضاكم فذلكم عندى الجزاء خير الجزاء

ظلت هذه البلاد مدى اثنين وثلاثين عاما منذ بدأ الاحتلال البريطاني الى حين أعلنت الحماية البريطانية ليس لها كم يعرف ولا كيف يوصف من وجهة النظام الدولي فهي ولاية عثمانية تحتلها قوة عسكرية بريطانية تشرف على حكومتها، بوجه مرافق الامة وحرىاتها الى ما يراد بها لا الى ما تريده موظفون بريطانيون يتلقون الوحي من المعتمد البريطاني، حتى اذا كانت الحرب الكبرى ضربت عليها الحماية البريطانية وسفر ذلك النفوذ البريطاني الذي ظل طول الاحتلال مقنعا وان كان القناع لا يخفى ما وراءه وجعل يتغلغل في نواحي الحياة المختلفة ويرى الى أفناء الامة المصرية بان يجعل انظمتها

السياسية والادارية والقضائية حقاً مشاعاً بينها وبين ممثلى النفوذ البريطانى والاجانب النازحين للبلاد ، نصيب الامة فيها هو النصيب الموكوس

هبت البلاد هبتها المأثورة فاشهدت العالم على رشدها وبقظتها وعلى أنها لا تبغى بديلاً من استقلالها وحريتها ، ولبت بعد ذلك تجاهد وتصابر الحوادث وتعالج حل المشاكل ، فطوراً تحس بالنتيجة دانية للقطوف وطوراً يحافىها الحظ وتعتبها الظروف وهى فى ذلك كله ترقب فجر الحرية بين أمل دافع وصبر حازم

توسط ذلك الجهاد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ خلص به للامة جانب كبير من حرياتهما وان كان يظل ذلك الجانب قدر غير هين من الابهام ويتهدده من وقت لآخر ماعلق التصريح عليه من التحفظات وقد سبق هذا التصريح مفاوضات ولحقته مفاوضات ، أبلى فى اربعتها جميعاً كبار رجال مصر أحسن البلاء ودافعوا عن حقوق البلاد خير دفاع ، ولكن هذه المحاولات حتى أخرها لم تحقق للبلاد غايتها أو تغير من حالها على الوجه الذى ترجوه وتمناه

فاذا اذن حالنا هو الذى نرجوه التغيير . هو جيش الاحتلال ايضا فى عاصمة البلاد ونغورها يؤيد غير منازع ولا مدافع مركز الحكومة البريطانية فيما احتفظته لنفسها من مطلق التصرف فى الامور الاربعة المعلومه . هو ذلك السلطان الخفى الظاهر الذى جعل الكثيرين يرون فى استقلال مصر الذى أعلن منذ سنة ١٩٢٢ وفى أى مخالفة لاذهب به ، اسماً بغير مسمى وكلمة خلوا من المعنى هو فوق ذلك سلطان على الجيش المصرى لم تقو أزمة الجيش التى قامت فى سنة ١٩٢٧ ولا مفاوضات تلك السنة على دفعة أو زعزعة أساسه ، هو تدخل فى الادارة المصرية يتخذ صورة الادارة الاوروية للأمن العام والبوليس فى المدن والمستشارين المالى والقضائى وموظفين كلما انتهت عقودهم تدخل المعتمد لتجديد عقودهم ، هذا الى شئ يسمى المحافظة على أرواح الاجانب وأموالهم

يسوغ فوق غل الامتيازات الثقيل مناقشة مصر الحساب عن كل دقيق وجليل فى أمور الحكم والادارة هو مركزنا فى السودان جعل يتضاءل حتى أصبحنا حكومة وشعباً فى حكم الغرباء عنه

على أنى لم أكن فى أى وقت من الاوقات التى حملت فيها مسئولية الحكم ولا حين

قصدت لوندرة هذا الصيف أنوى فتح باب المسألة المصرية . ليس ذلك تجافيا عنها أو تقصيرا في شأنها أو تساهلا في اعتبار أن تسوية مسألتنا مع بريطانيا العظمى هو المطمح الاسمى والغاية الاولى لكل من حل قسطا من المسؤولية في حكومة مصر وانما كان تقديرأ منى أن الوقت ربما لم يكن قدحان لفتح ذلك الباب وأن تنفيذ الاصلاحات التى أخذتها وزارتى على نفسها خيرا استجمام لقوى مصر وفضل تمهيد لنجاحها فى أى مفاوضة عامة ولما كان تنفيذ هذه الاصلاحات يقتضى الفكك با كبر قدر ممكن من أغلال الامتيازات الاجنبية كان همى فى زيارتى للوندرة قاصرا على السعي فى هذا السبيل ولكن الحديث ناقتل من هذا الخصوص الى عموم المسألة المصرية ، وتبينت من الظروف السياسية العامة ومن ميول الحكومة البريطانية . أنى بازاء أفضل فرصة وأبرك مناسبة لمعالجة التسوية العامة

وبقيني أنى أكون مقصرا فى حقوق بلادى مفرطا فى واجباتى كرئيس حكومة وكمصرى لو عرضت لى فرصة سانحة لتحقيق آمال البلاد فلم انتهزها . لذلك لم أتردد لحظة فى توجيه أحاديثى الى وضع أسس لتسوية الامور الاربعة التى احتفظت بها الحكومة البريطانية . كان هذا الاساس عندى زوال الاحتلال وعقد محالفة بين البلدين تبنى على التكافؤ التام فى الحقوق والتكاليف . ذهبنا اذن نرتاد نواحي الخلاف ونلتمس وجوه الحل حتى انتهينا الى المشروع الذى تشرفت باعلانه للبلاد بمجرد الفراغ من وضعه ولقد أكون فى غنى عن شرح ذلك المشروع أو التعليق عليه اذ كان حلا بسيطا واضحا . ولكنى لا أستطيع أن أمسك نفسى عن التقدم اليكم ببيان استمده من تطور الاحاديث وتفاصيل المناقشات واختيار الالفاظ والصيغ أدلكم به على ما تصيبه الامة من المزايا وتجنیه من الفوائد بهذا المشروع

اقرأوا المشروع سطرأ سطرأ وكلية وكلية وحرفا وحرفا واقرأوا ناقدین غير متساحین فلن تجدوا فيه مظهرا أو معنى أو أثرا ظاهرا أو خفيا للحماية ، ذلك انه یرى فى جملة وتفاصيله الى تحقيق معنى الاستقلال كما تفهمه كل أمة فى شؤونها الداخلية والخارجية وكما تفهمه الامم جميعا فى الحياة الدولية وإذا كان قد أمن الحكومة البريطانية على بعض مصالحها . فقد جاء ذلك التأمين بالقدر الذى لا يعطل الاستقلال أو يبطل له صورة أو معنى

كان بين الامتين المصرية والبريطانية حتى الآن نوع من سوء التفاهم استعصى على كل علاج ، ولكن المشروع الذى بين يديكم يبحث جذوره ويستأصل أساسه كان كل من الاثنين يظن بالآخر الظنون ويشك فى حسن نيته وصدق طويته ، فبريطانيا العظمى تبالغ لذلك فيما تطلبه لتأمينها على مصالحها ، ومصر ترى فى هذه المطالب وجوها مسترة لرغبة بريطانيا فى المحافظة على مركزها واستدامة نفوذها ولا تحشى أن تعلن حذرها واتهامها لنوايا بريطانيا والتعريض باغراضها الاستعمارية على وجه من الخصومة واللدديترك فى نفس بريطانيا أن أول هم لمصر اذا القيت أمورها اليها أن تعمل على مناوأتها والكيد لها فيبعثها ذلك الى التشدد فى مطالبها كما يبعث ذلك التشدد مصر الى زيادة التظن فى نوايا بريطانيا وهكذا دو اليك حلقة مفرغة لا تعرف كيف تبدأ ولا أين تنتهى مثل هذه العقدة وجدانية لاعقلية لا تعالج بالمنطق والدليل بعد الدليل وانما بالثقة والاطمئنان يحلان محل الشك وسوء الظن . ذلك ما وقفنا اليه وذلك ما ينطوى عليه المشروع . دعك من الفاظ الصداقة وحسن التفاهم وصيغها التى تتخلل المشروع فهما يكن لهما من قيمة أو معنى قد تنهم بانها الفاظ وصيغ لازيادة أنظر الى صميم الحلول وحقية المعانى لا يفسرها ولا يوضحها الا ان كلا من الطرفين يعالج ما يعرض له على اساس الثقة بالطرف الآخر : قد يظهر ذلك سهلا ولكن قد يكون أسهل الامور اصعبها فى السياسة بعد دياجة صيغت من معنى التبادل التام فى الحقوق والتكاليف وبنيت على تقدير الوجود الدولى الكامل لمصر ، صدر المشروع باعلان زوال الاحتلال . ولست بحاجة للتنبؤ به بفضل هذه النتيجة فهى البرزخ الفاصل بين هذا المشروع وكل ما تقدمه ، وهى الشارة القاطعة لان كل ماتناله مصر بهذه التسوية يكون امرا واقعا وحقيقة راهنة لا سبيل للتظن فيه ولا وجه للخوف عليه من النقص أو الانتقاض . لن يتم استقلال مصر بعد اليوم بانه ذر للرماد فى العيون أو أنه اسم بلا مسمى ، وانما تعمل الحكومة المصرية وتصرف شؤون البلاد بلا حسيب أو رقيب فى ضوء النهار وعلى هدى صدق النية وحسن التفاهم

هذه النتيجة ما زالت تنشدها البلاد متحدة الكلمة أو مفترقة الهوى وما فتئت تراها الحد بين الحق والباطل ومعيار الثقة الذى لا تزول عنه ولا أمان دونه . هذه

النتيجة التي ارتطمت بصخرتها كل مفاوضة سابقة وخاب من أجلها كل جهد وسعى.

هذه النتيجة جعلت ركن هذا المشروع الركين وأساسه المتين

ولا يظن أحد أن تمت تعارضا بين زوال الاحتلال والاذن للحكومة البريطانية

بالمراقبة في منطقة القنال بقوات عسكرية لحماية المواصلات بذلك الطريق ، فقد انكر

المشروع صفة الاحتلال على تلك القوات. وقد بما جمع المشروع المقدم من جانب الوفد

المصري بين زوال الاحتلال وبين الاذن بمراقبة قوات في منطقة القنال دون أن يرى

في ذلك تناقضاً أو تعارضاً. على أن المشروع الذي عرض على البلاد يجعل لانكار

صفة الاحتلال على القوات البريطانية المراقبة في منطقة القنال ضمناً جديداً ، فإن كل

خلاف في هذا الشأن ككل خلاف في أحكام كل المعاهدات الأخرى يحل بطريق

التحكيم طبقاً لميثاق جمعية الأمم. وقد يبدو غريباً أن يربط حليف في أرض حليف

بقوات عسكرية ولكن الغرابة ليست في الحل الذي اتخذ بقدر ما هي في الوضع الذي

اتخذ الحل من أجله فإن قناة السويس طريق مواصلات يتوقف على أمنه ميزان

الحروب العالمية ولمثل هذه الحروب مفاجآت يجب لها مقدماً الحيلة الشديدة والحذر

البالغ خصوصاً وإن كثيراً من المسائل التي خلفتها الحرب العظمى لم تنته بعد إلى قرار

ولا تزال قوات مصر فتية لا يسهل أن يقتنع أحد بأنها تستطيع وحدها الاضطلاع

بتلك المهمة الخطيرة مهمة الدفاع عن القنال ، لذلك لم يكن بد من قبول الاشتراك في

القيام بها ، وليس اشتراك جمعية الأمم على فرض إمكان تنظيمه بأفضل من اشتراك

حليف أو أقل أساساً بالسيادة المطلقة. وهو على أي حال دون اشتراك الحليف في

ضمان تحقيق النتيجة المطلوبة ولذا ذكر أبداً أن المشروع الحالي لا ينسخ اتفاق سنة ١٨٨٨

الخاص بحيازة القنال ولا يخل بما فرضه ذلك الاتفاق على مصر من الواجبات ولذا ذكر

فوق ذلك أن مصر يعينها الدفاع عن قنال السويس لا باعتباره جزءاً من أراضيها

فحسب بل باعتباره طريقاً للمواصلات العالمية فهي ستقوم بعد نفاذ المعاهدة بكل

ما تستطيع في هذا السبيل ، ويبقى أنه متى صح تنفيذ المعاهدة وتوثق ما بين مصر

وبريطانيا من حسن التفاهم وصدق التعاون لا يمتضى نصف مدة المعاهدة دون أن

تطمئن بريطانيا إلى قيام مصر وحدها وقواتها الخاصة بواجب الدفاع عن القنال

لا يزول الاحتلال وحده بالمشروع بل يزول معه ذيله وهو سلطة الضباط

البريطانيين على الجيش المصرى ولا تختلطن هذه المسألة بما اتفق عليه فى المشروع من إيفاد بعثة عسكرية بريطانية لجعل التدريب العسكرى فى الجيش المصرى من نوع التدريب المتخذ فى الجيش البريطانى ، فليست البعثة العسكرية صورة مستترة أو محددة لسلطة الضباط البريطانيين . إذ ليس لها أى سلطة تنفيذية كما أنه ليس لها صفة البقاء والدوام . وإنما استقر رأى على طلب بعثة بريطانية لسبيين ،

الاول أن مصر حرصا على صفاء العلاقات بين البلدين وتجنب إثارة الشبه بلاجدوى ولا فائدة ، تتعهد فى مشروع المعاهدة بأنه نظراً لاستحسان الوحدة فى التدريب بين الجيشين المصرى والبريطانى بسبب احتمال اشتراكهما فى العمل تنفيذاً للحالفة التى ينشئها المشروع . تتعهد مصر بأنها إذا استخدمت مدربين أجانب يكون هؤلاء المدربون من الرعايا البريطانيين . والثانى أن الجيش المصرى بحاجة حقيقية الى بعثة لتعليمه وتدريبه فليس إيفاد بعثة بريطانية الى مصر فى ذاته فرضاً على مصر

ولو لم يكن الجيش المصرى بحاجة الى بعثة لما كان هناك بعثة بريطانية ولن تكون هناك بعثة بريطانية حين تفرغ حاجة مصر إليها وليس شأن مصر فى هذا الصدد بمختلف عن شأن كثير من البلاد التى استقدمت إليها بعثات عسكرية أجنبية لتنظيم جيشها ولا يسهل أى إنسان أن يعترض على الحل الذى اعتمدته المشروع إلا أن يريد أن يستبدل بالبعثة البريطانية بعثة أجنبية أخرى ولمثل هذا نستطيع أن نقول أنه مهما يكن من شهرة بعض البلاد الأجنبية الأخرى بأنظمتها العسكرية فإن من دواعى الفخر لمصر أن تتلقى دروسها فى هذه الأنظمة من الجيش البريطانى الذى كان له أحسن البلاد فى الحرب الأخيرة وعندى فوق ذلك أنه يجدر بمصر ، أن لم يجب عليها أن تقدم هذا العربون من الثقة لحليفتها المستقبلية

لم يبق بعد هذين القيدين الظاهرين اللذين كانا يقيدان سيادة البلاد وحريتها فى تولى شئونها الا قيود صغرى ، ومع ذلك فإن المشروع لم يهملها فقد تضمن الغاء الإدارة الاوربية للامن العام ، كما أسقط وجوب أن يكون بالبوليس عنصر أجنبى وإن كان قد رتب للامر الاخير فترة انتقال خمس سنين . ولست بحاجة لأن أطيل فى أهمية زوال هذين القيدين فإن الإدارة الاوربية كانت ترمى بطبيعة الحال وبسبب

استحالة الفصل بين الامن العام للمصريين والامن العام للاجانب الى التدخل في شئون الامن العام قاطبة كما أن في دوام قيام الاجانب باعمال البوليس وصمة للمصرى لا تتسق مع مجموع الحريات التي يتمتع بها أو تتفق مع كفاءة الحكم التي أظهرها في مختلف الادارات الحكومية

كذلك لم يعد بقاء المستشارين المالى والقضائي فرضا على مصر وإنما استبقيا لان مصر بحاجة حقا الى خبيرين فيما تنويه من الاصلاحات المالية والقضائية الواسعة النطاق. كما أنها بحاجة عند اعداد مشروعات هذه الاصلاحات الى انتشار الثقة بأعمالها والاطمئنان الى نواياها، وليس ثمة سبيل أفضل لهذه الغاية من الاستعانة بخبيرين أجنيين. ومن العبث ان يعدل عن خبيرين موثوق بكفائتهما الى غيرهما خصوصا وأنهما لم يعودا موظفين سياسيين كما كانوا بل أصبحا موظفين مصريين، وأن في اختيارها من الرعايا البريطانيين لعربونا آخر على الثقة التي نريد توطيدها بيننا وبين الامة الخليفة وليس وجود المستشارين كما كان شأنه قيدا غير محدود لسيادة مصر فانه أصبح مرهونا بحاجة مصر الى مشورتها وهي هي وحدها التي تقدر مقدار هذه الحاجة ومداهها وقد أشير في غير موضع من المعاهدة الى الصفة الوقتية لبقائهما كما رد الى مصر حقها الطبيعي في اختيار أشخاصهما اذا دعت الحال الى تغيير المستشارين الحاليين خلافا لما كان جاريا من فرض المنصب وصاحبه على مصر

ثم الاجانب وحماية أرواحهم وأمواهم من جانب وامتيازاتهم من جانب آخر. وأما حماية الاجانب التي كانت بريطانيا العظمى أخذتها على عاتقها، فان المشروع يرد الامر فيها الى نصابه الطبيعي وينقلها الى العائق الوحيد الذي يصح أن يحتملها. عائق الحكومة المصرية فلن تصبح هذه الحماية وسيلة أو تكفة للتدخل في الشئون المصرية. أو سيلا للهيمنة والاشراف عليها بل تصبح كما هي في البلاد الاخرى متعلقة بادارة الشئون العامة وجزءا مندمجا فيها غير منفصل عنها

أما الامتيازات الاجنبية فليس المشروع الحالي حلا نهائيا لها اذ أن ذلك متوقف على موافقة الدول الاجنبية الاخرى

على أنه لم يكن سبيل لتسوية كاملة بين بريطانيا العظمى ومصر دون أن تعرض هذه التسوية الى البحث فيما ترضاه تلك الدولة بديلا من الامتيازات الحالية التي أصبحت

غلا ثقيلًا وقيدًا شديدًا لسلطة الحكومة المصرية . ولم يكن ليتمكن أن يعرض المشروع .
لتفصيل التعديلات التي ترغب مصر في ادخالها على ذلك النظام نظراً لوجوب
اتفاق الدول صاحبات الامتيازات عليها

لذلك أقصر على المسائل الكلية . وقد يكفي أن أشير الى النقطة الاساسية .
من ذلك الاتفاق وهو أن الحكومة البريطانية تقبل انتقال اختصاص المحاكم القنصلية
الى المحاكم المختلطة وأنه فيما يتعلق بسريان التشريع على الاجانب ، ويدخل في ذلك
الضرائب ، تقبل أن يحل محل موافقة الدول موافقة الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة .
على أن هذه الموافقة لن تكون مشاركة في توجيه الامور العامة أو تدخلا في تكييف
الاعمال التشريعية وتنظيم الضرائب : وإنما تنحصر مهمة تلك الجمعية العمومية في
الاستيثاق من أن الاجانب لا يصيبهم بذلك التشريع حيف أو يعاملون بسببه على
غير ما يعامل به الاجانب في البلاد الاخرى ومن حسن الحظ أن جمعية الامم تشتغل
باعداد اتفاق دولي عام يرسم القواعد العامة لمعاملة الاجانب في الشؤون المختلفة .
فستكون مهمة الجمعية العمومية بحسب المشروع الحالي النظر فيما يعرض عليها من
التشريعات بمعيار تلك القواعد العامة .

لا أترك هذه النقطة من غير أن أعلن بلسان مصر الى الاجانب النازلين فيها
أن مصر التي اكرمت ضيافتهم وأحسنّت معاملتهم واعتدت بنشاطهم المالى والادبى .
الذين كان لها أثر يذكّر في تقدمها ان مصر التي كان شأنها معهم كذلك في الماضى ستكون
لهم من اليوم أكرم وطن لنازليه وسيعلم الاجانب بالعمل لا بالقول ان مصر المستقلة
ستضاعف جهدها في حسن رعايتهم والقيام على مصالحهم وسيجدون ان هذه الرعاية
التي قام شئ منها على الامتياز ستكون أشد وأعظم حين تقوم على أساس الصداقة
وتبادل المنافع الحيوية .

لا تقصد مصر من فرض الضريبة على الأجانب أن تزيد بنصيبهم منها في خزائنها
من الاموال انما هي تريد من فرض الضرائب أمراً أجلاً وأعلى من الشأن المالى هو
تثبيت سيادتها في أرضها . وسيرى الاجانب أن المصريين على اختلاف نزعاتهم أهل
لتنفيذ هذا العهد الذى نجدده لهم في كل فرصة وأنهم يعلمون حق العلم أن منفعتهم ومنفعة
النزلاء الاجانب في بلادهم شئ واحد هذا كررته كل الحكومات المختلفة التي تداولت

السلطة في مصر ولا شك أن تنفيذه في المستقبل سيكون أكـد أثرا من تنفيذه في الماضي على أن حديثي وإن طال عليكم لم يستقص كل مزايا المشروع فهو لم يحص الا مزاياه السلبية أى ما كان منها إسقاطا لقيد كما هو الحال في الاحتلال وسلطة الضباط البريطانيين في الجيش المصرى والادارة الاوربية والبوليس والمستشارين وحماية الأجانب أو تخفيفا لقيد كما هو الشأن في الامتيازات الاجنبية ولكن له مزايا إيجابية أولها المحالفة بين مصر وبريطانيا وهى عهد سلام وميثاق صداقة أو قن أنه سيكون سابع الخيرات موفور البركات فهى لمصر عزة جانب ونصر مبين وهى للبلدين امان من غوائل المنازعات والاعتداءات والمطامع وقد انعقد الاجتماع فى البلاد منذ نهضتها الاخيرة على أن المحالفة خير حل للمسألة المصرية وانما اختلفت الآراء بشأن بعض آثار المحالفة خشية أن تتجاوز معنى المحالفة إلى الحماية أو ما يشبهها، على أنها فى المشروع الحالى بمنجاة من كل اعتراض فهى محالفة الحر للحر بنيت على تبادل الحقوق والتكاليف وحصرت آثارها فيما يلزم عن كل محالفة ويجرى معها عادة وعرفا فكلما الطرفين يتعهد بأن يعين الآخر فى حالة الحرب والا يتخذ خطة تنافى المحالفة أو تثير للطرف الآخر صعوبات والا يعقد اتفاقات سياسية تضر بمصالحه، وكلا الطرفين يتعهد بأن يبادل رأى مع الطرف الآخر قبل قطع العلاقات مع دولة أخرى سعيا فى تسوية النزاع بالطرق السامية وكلا الطرفين يمثل فى بلاد الطرف الآخر بسفير ويضاف إلى هذه آثار الاذن للقوات البريطانية بأن ترابط فى منطقة القتال وأنه إذا تهددت إنجلترا حرب تمدها مصر بالتسهيلات والمساعدات فى الاراضى المصرية من قبيل استعمال الموانى وطرق المواصلات ولا يرجع هذان الاثران إلى علو احد الطرفين عن الآخر أو تسلطه عليه أو حمايته له وانما يرجعان إلى اختلاف الأوضاع الجغرافية بين البلدين كما تقدم الكلام. كذلك يضاف اليهما تعهد مصر بأن تخص بمثل حليفها بأعلى المراتب السياسية وهى مرتبة السفير وأن تؤثر على وجه العموم الرعايا البريطانيين عند استخدام الأجانب وليس بين الاثرين الأخيرين وبين السيادة أى تنافر عملى وهما أدخل فى باب المجاملة والكرامة التى تستحق لحليف عظيم فى حلقه القوة وعزة الجانب

ومن المزايا الإيجابية للمعاهدة أن تعهد بريطانيا العظمى بتعزيد طلب مصر الانضمام الى جمعية الأمم، وقد ظلت مصر تحدث نفسها بهذه الامنية طول هذه

السنين الأخيرة ويحول دون سهولة البحث في طلبها ما احتفظت به إنجلترا من المسائل الأربعة وما أعلنته للدول ولسكرتارية عصبة الأمم من وجوه التحذير المختلفة : فالآن وقد حلت هذه المسائل تستطيع مصر أن تسعى لتحقيق تلك الأمانة وأن تطلب الدخول مختارة لا مسخرة كريمة عالية الرأس وأن تتبوأ مقعدها بين الأمم :

ومنها ما تم عليه الاتفاق بشأن السودان ، ولقد أعلن ما آل إليه مركز مصر في السودان بعد الحوادث المعلومة وكيف أصبح أثراً بعد عين فلا جيش ولا موظفون بل إن المصريين يعاملون في السودان كالغرباء غير المرغوب فيهم ويضيق عليهم في غدوهم ورواحهم وفي استقرارهم وتملكهم إلى غير ذلك من وجوه التضيق ، وحكومة السودان تسلك في كثير من الأمور كما لو لم يكن للحكومة المصرية شأن بها : فالآن وحتى تعدل اتفاقات سنة ١٨٩٩ طبقاً لما احتفظت به مصر في المشروع الحالي تؤيد تلك الاتفاقات وتنفذ على وجهها الصحيح فيقدر لجانب من الجيش أن يعود ويقدر المصريين ألا يكونوا دون البريطانيين في المعاملة وتستعيد الحكومة المصرية حقوقها في غير ما فوضت فيه الحاكم العام من الشؤون وعلى هذا الوجه تستعيد مصر فعلاً مركزها قبل الحوادث المعلومة بل تحصل فعلاً على خير منه دون أن تفقد حقها في المناقشة في مسألة السودان عندما ترى الفرصة ملائمة لذلك

وأخيراً توجهت كل هذه المزايا سلبية وإيجابية بأن وضعت أحكام المشروع كافة سواء في تنفيذها أو في تأويلها في ذمة التحكيم وضمانته طبقاً لميثاق جمعية الأمم وعلى ذكر هذا المشروع ومزاياه أحب أن أنوه بفضل عالمنا القانوني صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا الذي كان له الفضل في المعاونة الصادقة الوفاء في وضع المشروع بجملته وعلى الخصوص في مسائل الامتيازات المتشعبة الأطراف ومعالجتها على الوجه الأنتم وأحكام الصيغ النهائية للمشروع على وجه حقيق بالشأن عليه والاعجاب بذلك النادر وعلمه الجلم

هذه جملة القول في المشروع المعروض على البلاد ولا يشك أحد في أنه لم يبلغ مبلغه في تحقيق الآمال المصرية أية وثيقة أخرى على أنى لا أدعى لنفسى فضلاً في ذلك فهو ثمرة جهاد النهضة المصرية دفعت ضحاياها وشهداؤها بدمائهم وأرواحهم ثمه

معجلاً وتعاونت الامة قاطبة في اخراجه للوجود نباتاً قوياً وثمراً سوياً للصغير قسطه
والكبير قسطه كل منهم بقدره

ايها السادة

تخللت سني نهضتنا الاخيرة مشاقات ومشادات بين اجزاء الامة لم تخل من الحدة
بل بلغت التقاطع والتناكر كان مدارها أصلاً وفرعاً وجملة وتفصيلاً على طريقة
وقواعد تسوية المسألة المصرية مع بريطانيا العظمى . وها هو يعرض على البلاد اليوم
مشروع لتلك التسوية يمثل أقصى الجهود والممكنات ويحقق ما اجتمعت عليه كلمة
الامة المتحدة او مفترقة بل ليحقق بفضل تطور الزمن استقلال البلاد والعزة القومية من بعض
الوجوه على صورة أكمل مما اتجهت اليه الآراء في بدء النهضة

فالمشروع إيدان بزوال الانقسامات الماضية التي لم يعد لها أساس أو وجه أو محل ،
والمشروع لواء تتضام حوله الصفوف وتتراص القلوب حتى تعود وحدة الامة رائحة كما تجلت
أول مرة . ولقد أحسن الظن في هذه الاونة الرهيبة من حياة امتنا العزيزة فازعم ان
ما تخلل خلافاتنا وانقساماتنا من الاقوال والافعال جزء من بناء نهضتنا لافائدة
الآن من البحث فيه أحقاً كان أم باطلاً وصواباً كان أم خطأً اذ كان البناء كله قد
أنتج هذا المشروع الذي ينظم أمانى الامة عقداً آخرًا ويصورها خلقاً سوياً

ولقد أزيد على ذلك ان الاحزاب المختلفة لم تكن في وقت انقسامها بريئة من
العيب وقد يأخذ كل حزب على الآخر بحق انه تجاوز معه حدود النضال المشروعة
وان هناته نحوه قد خلقت كثيراً من المرارة والحيفظة ولقد أعترف بأن بعض من
كانوا أصدقاؤنا بالامس يذكرون شيئاً من مثل هذه الهنات التي دفعت اليها حرارة
النضال ولكن المناسبة أجل وأعظم من أن نقف على هذه الذكريات تثيرها وننسى
بها ما يجب علينا في الوقت الحاضر من التصافي والتصافح

أقدم للبلاد هذا المشروع خاتمة جلية لعقد كامل من الجهاد وهو في الوقت نفسه
مستهل حياة دولية مباركة تنبؤاً بها الامة مقعدها بين الامم وبدء جهاد جديد يوجه
الى تنمية موارد البلاد بزيادة ثروتها ورفاهيتها وتوطيد مركزها واعلاء كلمتها بين الدول
أقدمه للبلاد وملثي ثقة أن ترى فيه ما أراه من أنه محالفة الحر للحر، ولقد كنت

مع زملائي من مجاهدى الساعة الاولى وظللنا طول هذه المدة ليس شئ أشغل لنفوسنا أو أملك لعقولنا من الوصول الى تسوية مرضية مع بريطانيا العظمى يحتمل فى سبيل هذه الغاية كل تضحية فما وينا ولا وكلنا ولا ترددنا حتى جاءت الساعة التى نستطيع أن تقدم فيها الى البلاد ثمرة جهادها دانية القطوف

أيها السادة

مهما يكن من يقينى ان هذا المشروع لا يصح التردد فى قبوله ومهما يكن من أن وقعه وأثره فى نفس كل من اطلع عليه داخل البلاد أو خارجا عنها لا يترك شكاً فى أنه يرضى الامة ويحقق أمالها فانه لم يكن لى ولا للوزارة ان تستقل برأى عن البلاد فى أمر مثل هذ المشروع الخطير . فللبلاذ اذن الكلمة الاخيرة فى هذ المشروع ، على ان الوقت لم يتسع لى بعد لتحديد الطريقة التى يتمثل بها رأى البلاد وسيكون أول ما أعنى به فى الايام التالية النظر فى هذه المسألة وإمضاء رأى فيها

وانى لأناشد كل مصرى أن يطيل النظر فى مشروع المعاهدة ويصدر حكمه فيه بقلب خلا من الغرض والهوى وعقل يرى الاشياء حقيقة لا خيالاً أناشده أن ينسى الفوارق الحزبية الماضية فهذا المشروع خاتمة كتابها ليس هذا المشروع عملاً يكاثره حزب حزبا وانما هو عمل وطنى تلتقي عنده أمانى الامة وتلاشى حوله الفروق والافتقادات

فليؤدى كل مصرى واجبه وليستشعر مسئوليته أمام أمتا وأمام الأجيال المقبلة وأمام الله وليحاسب نفسه أيهما خير وأجدى ، جهاد عقيم أم حياة مشعة . واتنا لدعوا الله أن يتولانا جميعا بهداه وأن يسدد خطانا الى ما فيه خير البلاد وسعادتها فى ظل حضرة صاحب الجلالة الملك ونبتهل اليه تعالى ان يجزيه عن الامة التى يسهر على رفايتها ويحوظها بعطفه وتأييده خير الجزاء

